جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الجريمة المنظمة
وأساليب مواجهتها في الوطن العربي
تلخيص

د. الأصم عبدالحافظ أحمد الأصم

٢٠٠٥م

الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي

تلخيص

د. الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم

الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي

مدار هذا الكتاب هو الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، وقد عالجها الكتاب من خلال ست مشاركات على الوجه التالي:

١ـ ما هية الجريمة المنظمة.

٢ ـ الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي.

٣ ـ الجوانب الاقتصادية لغسل عوائد الجريمة المنظمة.

٤ ـ التقنية والإجرام المنظم.

٥ ـ النقل البحري والاجرام المنظم: التسلل إلى السفن.

٦ ـ النقل البحري والاجرام المنظم: الإحتيال البحري.

وعلى الرغم من أن لكل بحث شخصيته المستقلة إلا أنها تكمل بعضا بعضاً مغطيةً في مجموعها عدداً من المحاور المهمة بل لعلها المحاور الأهم التي يتوقع لأية معالجة جادة للجريمة المنظمة أن تدور حولها.

تعرض المحور الأول لما هية الجريمة المنظمة ومثل لها بدراسة حالة المخدرات في الدول العربية.

وتناول المحور الثاني الجريمة المنظمة من منظور اجتماعي، وربط المحور الثالث الجريمة المنظمة بالنشاط الاقتصادي فيما ناقش المحور الرابع تأثيرات التقانة في الإجرام المنظم وخصص المحور الخامس والأخير للإجرام المنظم في مجال النقل البحري.

المحور الأول : ما هية الجريمة المنظمة :

المتغيرات الرئيسة المندرجة تحت هذا المحور هي : الجريمة في الدول العربية، الجريمة المنظمة في إطار النظرية العامة للتجريم، أنماط الجريمة المنظمة في الدول العربية، الجريمة المنظمة في دول الخليج العربية، المخدرات كنموذج للجريمة المنظمة، السياسات الاجتماعية المقترحة لمواجهة الجريمة المنظمة.

أكد الباحث أن الجريمة المنظمة هي واحدة من ثلاثة أصناف للجريمة :

أ- الجريمة التلقائية.

ب- الجريمة المحترفة.

ج- الجريمة المنظمة.

ويتناسب كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة وطبيعة المرحلة التي يعيشها المجتمع :

أ- المجتمع التقليدي.

ب- المجتمع الانتقالي.

ج- المجتمع الحديث.

اعتبر الباحث أن الجريمة المنظمة متناسبة مع المجتمع الحديث الذي يميزه غالباً :

أ- مستوى فكري وثقافي متقدم.

ب- متقدم تكنولوجيا.

ج- أجهزة الضبط وأجهزة إنفاذ القانون متطورة.

د- مستوى اقتصادي رفيع .

هـ- درجة عالية من الحضرنة (سكن المدن) .

و- أ نظمة إتصال وإعلام فاعلة .

ولأن المجتمعات العربية ليست متماثلة في درجة تطورها فطبيعي أن لا تتماثل أنمط الجريمة فيها، فمجتمعات الخليج مثلاً تختلف إلى حد ما عن بقية المجتمعات العربية لأنها مجتمعات حديثة . الأسباب وراء ذلكً هي :

أ- معدلات نمو وتحول عالية وغير مسبوقة .

ب- امتلاك الكثير من الأدوات التقنية المتقدمة وكيفية التعامل معها .

ج- معدلات تحضر مرتفعة (+٨٠٪) .

د- موقف مالي متميز ونشاط اقتصادي متنوع ومتطور .

هـ- شبكات إتصال ومواصلات متقدمة وحديثة .

و- تداخل مرتكبي الجريمة المنظمة مع بعض الأفراد في الإدارات الرسمية الفاسدة أو النظم المصرفية غير المنضبطة .

وبحكم هذه الحداثة- أضحت مجتمعات الخليج الحديثة بيئة ملائمة للجريمة المنظمة مع استمرار الجريمة التقليدية .

وقد تبين الباحث ثلاثة أنواع من الجرائم المنظمة في دول الخليج :

١- جرائم مالية ترتبط بالديون والبنوك والتحويلات العينية والنقدية .

٢- جرائم أخلاقية وترتبط بالجنس والمخدرات تحت مسميات مختلفة، ولكنها في النهاية تصب في شبكات خارج الحدود .

٣- جرائم مركبة تكون أهدافها الأولية غير واضحة بالنسبة للمستويات الدنيا من الشبكة الإجرامية، كالعمل مثلاً على هز الثبات الاجتماعي أو

الاقتصادي أو السياسي، ولكن بصورة تأتي عن طريق هز الثقة المالية أو الأمن المباشر في الطريق بينما هي جرائم خلقية منظمة، تقود كل مرحلة منها إلى مرحلة ثانية تليها. ويصعب كشف الروابط مباشرة بينها ربما لعدم معرفة أفراد الشبكات المختلفة أنهم ضمن شبكة جريمة منظمة وكبرى تشمل أنشطة متعددة.

وقد اختار الباحث المخدرات في دول الخليج العربية كنموذج »دراسة حالة» لأنه تجتمع فيها كافة خصائص الجريمة المنظمة من حيث أنها عمل مقصود ومتعمد ويشارك في تخطيط وتنفيذ الأعمال الإجرامية في مجال المخدرات عدد كبير من الأفراد، وأيضاً هي جريمة عابرة للجنسية، أي يمكن أن يشارك في أدائها عدد كبير من الأفراد، ربما لا يعرف بعضهم بعضاً، ولكنهم يشغلون مواقعاً، ويلعبون أدواراً في البناء التنظيمي، الذي يتعامل مع المخدرات، إن اتجاراً أو توزيعاً، أو تعاطياً. وإذا كانت هذه الخصائص تميز الجريمة المنظمة والمتعلقة بالمخدرات على مستوى العالم فقد بدأت المخدرات ـ حسبما تؤكد تقارير كثيرة ـ تنتشر في مجتمعات الدول العربية في الخليج بكميات كبيرة ويرجع ذلك للأسباب الرئيسة التالية:

١ ـ التحول الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات الخليجية هو سبب رئيس في انتشار المخدرات لأنه يساعد على تفكيك الأبنية التقليدية كالأسرة. وهكذا تضعف رقابة الأسرة على أبنائها ومن ثم تتولى الجماعات الثانوية تشكيل الفرد ويصبح عرضة للانحراف. مع ملاحظة أن أغلبية سكان دول الخليج هي من الصغار دون ١٥ سنة. وهو ما يجعل الجماعات الثانوية جماعات مرجعية، كجماعات الأصدقاء، وجماعة العمر . . إلخ. وهي الجماعات التي تلعب دوراً أساسياً في حياة الفرد،

فإذا انتشرت بعض الانحرافات داخل هذه الجماعات ومنها تعاطي المخدرات، فإن هذا السلوك ينتشر عادة عن طريق التقليد، أو الرغبة في التقليد أو استكشاف ما هو جديد بين الأعضاء (الأفراد) الآخرين للجماعة، خاصة أن غالبيتهم يمر بمرحلة المراهقة المتخمة بمظاهر القلق والتذمر. ويساعد على انتشار المخدرات خلال هذه الفترة عدم فعالية التنشئة الاجتماعية حيث تعاني الأسرة من مشاكل عديدة في المجتمعات الخليجية.

٢ـ إذا كانت المجتمعات العربية في الخليج عامة، قد بدأت نهضتها التحديثية في منتصف القرن الثاسع عشر الميلادي، إما بسبب ظهور النفط كمادة خام، أو بسبب الاتصال بالعالم الخارجي، أو بسبب اعداد العمالة الوافدة التي قدمت إليها، فإن البنية الثقافية لمجتمعات الخليج شهدت تغيرات جذرية في منظومتها القيمية. الأمر الذي ترتب عليه عدم تكامل بين العناصر البنائية للمجتمع وهو ما قد يحدث سلوكيات انحرافية عديدة من بينها الإنسحاب الذي يتجه في أحيان كثيرة إلى عالم المخدرات.

٣ـ إننا إذا نظرنا إلى الجزيرة العربية فإننا سوف نجد أنها تقع داخل دائرة المخدرات الخطرة، حيث تحيطها مجموعة من الدول التي إما أنها منتجة للمخدرات، أو أنها تعيد تصنيعها وتصديرها، أو تلعب دوراً محورياً في الشبكات العالمية لتوزيع المخدرات. حيث تحاط الجزيرة العربية بالهند والباكستان وافغانستان من الجنوب الشرقي، وهي دول منتجة ومروجة للمخدرات، تتولى زراعة وإعداد كثير من المواد المخدرة، وإلى الشمال تقع تركيا، حيث هي الأخرى دولة منتجة ومصنعة. وفي شمال الجزيرة مباشرة تقع لبنان، وهي البلد المنتجة للحشيشة اللبنانية،

أما الأفيون فمصدره إما تركيا وإما سوريا، بحيث تشكل دائرة المخدرات هذه ضغوطاً على مجتمعات الجزيرة العربية التي تشكل مركز الدائرة لكي تقبل هذه المادة وتستوعبها.

٤ ـ تلعب العمالة الوافدة دوراً أساسياً في نقل هذه المادة إلى المجتمعات العربية في الخليج، ومن ثم تشكل العمالة الوافدة، أحد الجسور المهمة لعبورها إلى الدول الخليجية. ومن الطبيعي أنه كلما تزايد حجم العمالة الوافدة، من المحتمل أيضاً أن يتزايد حجم المواد المخدرة المهربة، وهناك أساليب عديدة لنقل هذه المادة سجلتها أجهزة الضبط ووزارات الداخلية في الدول الخليجية ولنا أن نقدر حجم المادة المخدرة التي يمكن أن تنقلها العمالة الوافدة إذا أدركنا أن حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يزيد على ١٠ ملايين.

٥ ـ ويساعد الرخاء الاقتصادي النسبي الذي تشهده دول الخليج العربية على انتشار المخدرات، حيث ترتفع متوسطات الدخول، بما يساعد على وجود فائض يمكن إنفاقه على الصرف على هذه المواد المخدرة.

٦ ـ وفي آخر قائمة العوامل الدافعة للمخدرات، يمكن أن نضع عوامل نفسية واجتماعية وتربوية لدى شريحة الشباب. فإذا تزاوج ذلك مع الوفرة المادية، واتساع مساحة وقت الفراغ لدى هذه الشريحة، فإننا لابد أن نتوقع ارتفاع مساحة تعاطي المخدرات.

ونتيجة لكل هذه الأسباب السابقة ارتفعت معدلات تعاطي المخدرات في دول الخليج العربية، بحيث أصبحت معدلات التعاطي مطردة الزيادة كما توضح ذلك بعض الدراسات.

وانتهى هذا المحور إلى عدة مقترحات تشكل في مجملها سياسات أو تدابير تهدف مجتمعة إلى مواجهة الجريمة المنظمة.

١ـ ثبات سياسة طويلة المدى تجاه الجريمة المنظمة من حيث الخطوط العريضة والصلاحيات الممنوحة لإدارات الأمن العام بما يكفل تربية جيل كامل من رجال الأمن يتميز بالمهارة والحس الخاص بطبيعة الجرائم وتمييز الجريمة المنظمة وما سواها، على أن تكون المواجهة مع جماعات الجريمة المنظمة ذات طبيعة استراتيجية، سواء من حيث إعداد كوادر الأجهزة الأمنية، أو طبيعة سياسات التأهيل أو سياسات المواجهة.

٢ـ أما الجانب الديناميكي وهو سرعة الحركة في التنظيم وإعادة التنظيم للكوادر الميدانية الأمنية بما يتوافق والأبعاد الإجرامية القائمة والمتوقعة خاصة الإعداد للظروف العادية، أو الحالات الاستثنائية كالاحتفالات والمؤتمرات والأنشطة الإقليمية دون أن يؤثر ذلك على الاستقرار النفسي لكوادر العمل الأمني الميداني، ولا يؤثر أيضاً في السير الطبيعي للحياة الاجتماعية، كدوري كرة القدم مثلاً، المعارض التجارية، أو المواسم والاحتفالات السياسية والاقتصادية والمناسبات الوطنية.

٣ـ تكييف الجهاز الأمني المختص بمتابعة الجريمة المنظمة بتزويده بالمهارات اللغوية والمعلومات الفنية المرتبطة بالأحداث العالمية والمحلية، واطلاعه على الجرائم الفردية التي يحتمل أن تكون جزئيات من نشاطات شبكات الجريمة المنظمة، وذلك من خلال توفير قواعد بيانات حديثة لوقائع الجرائم الفردية مع الحرص على إتاحة الفرصة لكوادر الأمن عموماً ولكوادر مكافحة الجريمة المنظمة خصوصاً للإطلاع على المستجدات العلمية والتقنية في مجال الجريمة المنظمة.

٤ ـ اعطاء حرية نسبية ضمن تدرج مرسوم ينظم الضبط والمحاكمة والعقاب بصورة تعطي خصوصية كافية لطبيعة الجريمة المنظمة، خلافاً للجرائم المشابهة رغم تماثلها في النتيجة، ولكن اختلاف السبب يبرر المعاملة المتميزة قانوناً للجريمة المنظمة.

٥ ـ جعل سياسات متابعة وتحليل الجريمة المنظمة باعتبارها سياسات دولة وليست سياسات مكاتب تتأثر بفلسفة القيادات الأمنية واستراتيجيات العمل في كل مرحلة.

٦ ـ ربط نشاطات وزارة الخارجية بقوى الضبط القانونية والشرعية لتنسيق السياسات طويلة المدى بالإجراءات القانونية التي تحفظ للدولة حقوقها في حماية أمنها الشامل داخل مجتمعاتها.

٧ ـ بذل المزيد من المنح للدراسات المختصة بمستقبليات خطوط الجريمة المنظمة وربطها بمفهوم الأمن الشامل للبلاد بغض النظر عن حدود الاختصاصات البيروقراطية مثل الصحة، والتعليم، والجمارك، والتجارة، والإدارة الحكومية المركزية، ونحوها مما يشكل فصلاً نظرياً لطبيعة الممارسات ولكن يجب تجاوز ذلك الفصل من أجل رسم الاستراتيجيات على المدى الطويل لمنع ومكافحة وتفكيك الجريمة المنظمة.

٨ ـ إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين مؤشرات الجريمة الفردية والجريمة المنظمة واتجاهاتها في دول الخليج العربية نفسها، وبين المجتمعات التي يقيم بعض أفرادها داخل دول الخليج العربية، وذلك حتى تتمكن أجهزة الأمن الخليجية من المتابعة الدقيقة لتنظيمات الجريمة المنظمة منذ بداية نشاطها في الخارج، وحتى امتدادات هذه الأنشطة داخل مجتمعات الخليج.

٩ ـ مراقبة سيولة الأموال دون تقييد حريتها ولكن متابعتها للتحقق من أن المؤسسات المالية الخليجية لا تستخدم لغسيل الأموال المشبوهة أو لتسهيل الصفقات غير القانونية وبذلك نقيم عوائق أمام تنظيمات الجريمة المنظمة، ونحمي المؤسسات المالية الخليجية من المشاركة ـ عن حسن نية ـ في هذه الأنشطة أو حلقة من حلقاتها.

١٠ ـ تبادل المعلومات الفورية بين أجهزة الأمن في الدول الخليجية لغرض الإمساك بزمام المبادرة وحصر الجرائم المنظمة ومتابعتها، مع الاحتفاظ بالسرية اللازمة للأنشطة الأمنية في كل دول الخليج العربية. ومن الطبيعي أن يمتد هذا التبادل للمعلومات مع الأجهزة الأمنية في العالم ذات الصلة بجماعات الجريمة المنظمة حتى يمكن حصارها وتضييق الخناق عليها.

١١ ـ عقد الدورات المختلفة والمعارض المتخصصة لرجال الأمن وإطلاعهم على الجوانب المختلفة للشبكات الإجرامية انطلاقاً من واقع أن أمن دول الخليج العربية مترابط، وأن مصالحها لا تقبل التعارض أو الاستفادة من التفاوت لتمرير أعمال إجرامية منتظمة، وبذلك يتصاعد الحفاظ على أمن المجتمع عبر عدة مستويات، الأول أجهزة الأمن الوطنية، والثاني أجهزة الأمن الخليجية التي تتحرك باعتبارها جهازاً واحداً. والثالث أجهزة الأمن في الدول ذات العلاقة حتى يمكن إحكام الطوق حول شبكات الجريمة المنظمة.

١٢ ـ الأمن مسؤولية الجميع وإن كان العاملون في الأجهزة الأمنية هم من يتحمل المسؤولية الأولى. وينبغي أن يجدوا الحوافز والتشجيع اللازم.

المحور الثاني: الجريمة المنظمة من منظور اجتماعي

يحاول هذه المحور في مفتتحه أن يحل عقدة »تعريف الجريمة المنظمة« مفرقاً بينها وبين التنظيمات الإجرامية ثم يدلف إلى مناقشة مجموعة من المتغيرات المتداخلة، أهم تلك المتغيرات :

نماذج التنظيمات الإجرامية، التنظيمات الإجرامية والسياق البنائي الأكبر، تعقد البناء التنظيمي وتنوع أهداف التنظيمات الإجرامية، الصلات المتبادلة بين التنظيمات الإجرامية وصور الانحراف الأخرى في المجتمع، العلاقات التكافلية بين التنظيمات الإجرامية، والنظم الاجتماعية المختلفة في المجتمع، آليات نمو التنظيمات الإجرامية وبخاصة غسيل الأموال القذرة والفساد، عولمة التنظيمات الإجرامية ونتائجها الاجتماعية.

من بين هذه المتغيرات جميعاً يظل الحديث عن الفساد، وعولمة التنظيمات الإجرامية، والتنظيمات الإجرامية في دول العالم ا لثالث هو الأهم.

ذكر الباحث أن الجريمة المنظمة تعتمد إلى حد ما على فساد الموظفين العموميين للمحافظة على بقائها وسيطرتها وزيادة أرباحها. وكانت تستعين في هذا الفساد بالرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدبير الأصوات الانتخابية وغيرها من وسائل للتأثير في رجال الشرطة ومفوضي الحكومة والقضاة ورجال الإعلام وأعضاء المجالس البلدية ورجال التشريع وما إلى ذلك.

ويحرض كل تنظيم إجرامي على إقامة موقع وظيفي داخله يطلق عليه اسم« الفاسد» والشخص الذي يشغل هذا الموقع هو الذي يساوم ويشترى

ويهدد ويرشي وهو شخص حلو الحديث في علاقاته مع الشرطة والموظفين العموميين أو أي شخص آخر يساعد أعضاء التنظيم الإجرامي في استمرار التحصين ضد القبض عليهم أو إقامة الدعوى أو العقاب. والشائع أن يختص هذا الفاسد في أدائه لدوره بقسم فرعي واحد من أقسام الحكومة، ويعين غيره على قسم آخر.

وقد ناقش أكثر من باحث العلاقة بين الفساد والجريمة والنظام السياسي والاقتصادي من حيث الربح والسيطرة، بل واثبتوا أن الحكومات ذاتها قد أصبحت هدفاً سهلاً للتحالفات الإجرامية ، ففي الولايات ا لمتحدة مثلاً كشفت إدارة التحقيقات الفيدرالية عن حسابات سرية هائلة في البنوك تخص العاملين في أحد الأجهزة كان يستخدمها مقاولون من الحكومة لبعضهم صلات بالتحالفات الإجرامية وكثيراً ما أسهمت الجريمة المنظمة في تمويل الحملات الإنتخابية للصفوة السياسية على كافة المستويات السياسية في الولايات المتحدة، بما فيها الانتخابات المحلية وعلى مستوى الولاية والمستوى القومي.

المتغير الآخر من متغيرات هذا المحور والذي لقى اهتماماً خاصاً هو «عولمة التنظيمات الإجرامية ونتائجها الاجتماعية».

اشار الباحث بداية إلى تزايد أعداد الجرائم كمحصلة لتطور التنظيمات الإجرامية واتساع النطاق الإجرامي لتلك التنظيمات وتعقد بنائها واكتسابها الكثيرمن مظاهر الرشد والعقلانية والتحديث. هذا وقد اتجهت الجريمة المنظمة في الوقت الحاضر إلى تدويل نشاطها وعبور الحدود بين الدول والقارات، وتكونت الجريمة المنظمة عابرة القارات حيث تتأزر عدة مؤسسات إجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر في شكل اتحاد على

هيئة نظام الكارتل الاقتصادي، فمثلاً إذا كان النشاط الرئيس للجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة سواء أكانت طبيعية أو مصنعة، وزاد الطلب على هذا النشاط، فقد تتحد عدة مؤسسات إجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المخدرات وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على نقلها وتوزيعها وترويجها عبر الحدود. ومع الوقت، اتسع النشاط الإجرامي لتلك المنظمات وتضخم مما أدى إلى ظهور ما اصطلح على تسميته بالمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، وهي عصابات إجرامية منظمة لها قواعدها في دول معينة، ولكنها تعمل في دولة أخرى أو أكثر وفقاً لما تشكله الأسواق من فرص سانحة للنشاط الإجرامي، ومن الأمثلة على المنظمات الإجرامية عبر الوطنية الكبرى :

أ- المافيا الإيطالية، وتنتمي تاريخياً إلى المافيا الصقلية ونشاطها الرئيس الاتجار في العقاقير والمواد المخدرة.

ب- الإجرام الروسي المنظم، ويعمل في مجال العقاقير والدعارة والاغتيالات السياسية والأسلحة والمواد النووية وتجارة الأعضاء البشرية.

ج- الجمعيات الثالوثية الصينية، وتتخذ تلك الجمعيات نشاط الابتزاز والاتجار في العقاقير والدعارة والقمار ولها شبكة دولية واسعة النطاق.

د- الياكوزا اليابانية، وهي المعروفة برجال العنف وأهم أنشطتها الإجرامية الاتجار في السلاح والعقاقير المخدرة ومجالات المغامرة والاحتيال وغسيل الأموال والجنس.

هـ- الكارتلات الكولومبية، وتعمل هذه المنظمات بشكل رئيس في تجارة العقاقير المخدرة.

و ـ المنظمات الإجرامية النيجيرية، وتقوم بأنشطة واسعة في مجال التهريب والاتجار بالمخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز، وهذا الحصر ليس شاملاً وانما هو على سبيل المثال.

وربما أمكن لنا تفسير عولمة الجريمة المنظمة ـ بمعنى نمو نماذجها وأعدادها وتعقد بنائها ووظائفها وتدويل نشاطها وعبورها الحدود بين الدول والقارات ـ في ضوء طبيعة النظام الرأسمالي العالمي. إذ من الملاحظ أن النظام الرأسمالي بما يعتنقه من مذهب حرية التجارة وتكوين الشركات والمؤسسات الخاصة. وما يسوده من حماية للحريات الفردية والحقوق الأساسية وحماية الحياة الخاصة والديمقراطية له تأثيره في تشكيل جماعات الإجرام المنظم.

ثالث المتغيرات كان حول التنظيمات الإجرامية في الدول النامية ونتائجها الاجتماعية. تكمن أهمية هذا المتغير في أن دول الوطن العربي جميعها هي دول نامية ومن هنا فإن هذا الجانب من البحث يلامس واقعاً معاشاً ذلك أن احتمالات ظهور التنظيمات الإجرامية في بلاد العالم النامي في ضوء العولمة وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي، احتمالات مؤكدة خاصة وأن هناك ظروفاً بنائية تعيشها مجتمعات هذه الدول، تجعل منها تربة خصبة سواء لنشاط التنظيمات الإجرامية عابرة القارات، أو لنمو تنظيمات إجرامية في الداخل. حيث اتجهت دول كثيرة في العالم النامي إلى إصلاح مسارها الاقتصادي، وإتاحة فرص المنافسة لتحسين أوضاعها الاقتصادية وفتح حدودها أمام التجارة الحرة، وسهلت فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأجنبية، هذا فضلاً عن تشجيع السياحة، وقد ترتب على هذه التغيرات الاقتصادية وغيرها أن مدت عصابات الجريمة المنظمة نشاطها إلى هذه الدول، ليس فقط بسبب الإمكانات المحتملة لاقتصادات هذه الدول، وإنما أيضاً بسبب ضآلة المخاطر المرتبطة بنشاطها. فموارد الدول النامية ليست

تحت السيطرة التامة وأكثر عرضة لإساءة استغلالها، ولهذا أصبحت هدفاً سهلاً لنشاط عصابات الجريمة المنظمة، كما أن مؤسسات الدول النامية مبتدئة وذات خبرة محدودة في العمل مما يهيئ فرصة سهلة لأسلوب عمل عصابات الجريمة.

يضاف إلى ما سبق من أن ممارسة الفساد في المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشراء وتغلغلاً عنها في المجتمعات المتقدمة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الجرائم التي يقترفها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة والتي قد تتمثل في العمولات والاختلاسات.

المحور الثالث: الجوانب الاقتصادية لغسيل عوائد الجريمة المنظمة:

حدد المحور المشكلة، ونص على الهدف المرجو تحقيقه من معالجتها ثم تناول مفهوم غسيل الأموال بوصفه متغيراً أساسياً ومن بعدها عالج تباعاً وفي نسق متصل ومترابط جملة من المتغيرات الداخلة تحت هذا المحور ألا وهي: أنشطة الجريمة المنظمة التي تترتب عليها عوائد تحتاج إلى الغسيل، مراحل وطرق غسيل الأموال، خصائص الدول التي تصلح كمراكز لغسيل الأموال، تقدير حجم عوائد الجريمة المنظمة المطلوب غسلها، الآثار الاقتصادية لغسيل عوائد الجريمة المنظمة، والأساس القانوني لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال. وبعد مناقشات هادفة ومفصلة انتهى الباحث إلى مجموعة من التوصيات على المستويين الدولي والإقليمي بهدف القضاء على هذه الظاهرة أو التخفيف من غلوائها على الأقل.

أ- نوصي بضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وغسيل عوائدها وذلك بالسعي لاستصدار قواعد دولية موحدة وملزمة لجميع

الدول للتصدي لتدفقات الأموال غير المشروعة وفرض عقوبات على الدول المخالفة لتلك القواعد.

ب ـ تنظيم المؤتمرات الدولية لتبادل الخبرات في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال لمواجهة الأشكال التي يستحدثها خبراء غسيل الأموال.

ج ـ إنشاء أجهزة دولية متخصصة في مجال غسيل الأموال لها وحدات على المستوى المحلي على غرار الشرطة الدولية، على أن تستعين بخبرات متنوعة مصرفية ومالية واقتصادية . . . إلخ. للتعاون لمكافحة غسيل الأموال.

ج ـ سرعة اصدار تشريعات تجرم عمليات غسل الأموال، وتغليظ العقوبات على القائمين بها والمعاونين لهم سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين.

هـ ـ مراقبة الأسواق المالية.

و ـ وبالنسبة للجهاز المصرفي توصي بما يلي :

ـ فرض رقابة صارمة على عمليات الصرف الأجنبي بهدف توفير معلومات عن حركات رؤوس الأموال بشكل يمكن من اكتشاف عمليات غسل الأموال أو بما لا يتناقض مع التحرر الاقتصادي.

ـ اخضاع كافة البنوك لرقابة البنك المركزي وشطب أي بنك يتورط في عمليات غسل الأموال.

ـ عدم الاحتفاظ بأي حسابات شخصية مجهولة الهوية واتخاذ الإجراءات الملائمة للحصول على المعلومات الخاصة بحقيقة عميل البنك.

ـ الاحتفاظ بسجلات العملاء على المستويين المحلي والدولي لفترة كافية.

ـ تدريب العاملين بالبنوك على طرق اكتشاف أساليب صفقات غسيل الأموال وكيفية التعامل معها وإجراءات مواجهتها.

المحور الرابع : تأثيرات التقانة في الإجرام المنظم

يدخل تحت هذا المحور ثلاثة عشر متغيراً هي : الجرائم المنظمة، مفهوم الجرائم المنظمة، خصائص الجريمة المنظمة، تنظيم الجريمة المنظمة، مخاطر الجريمة المنظمة، المجتمع التخيلي والانترنت والجريمة المنظمة، التقنية والمجتمع، الجريمة المنظمة والتحكم عن بعد، الجريمة المنظمة والشبكات الوطنية، الجريمة المنظمة وجرائم الحاسب، والتقنية كاداة للجريمة والانترنت والجريمة المنظمة.

وقد نجح البحث في بيان أهمية التقنيات الحديثة في إنتشار الجريمة المنظمة وتعقدها، وفي توظيف التقنية كأداة لتحقيق أعمال الجريمة المنظمة، والتقنية كهدف بحد ذاتها للجريمة المنظمة. كما ركز هذا المحور على إمكانية استخدام التقنيات في مكافحة الجريمة المنظمة، ومتابعتها، وضبطها. استعرضت الورقة الحالية تطور الجريمة المنظمة وتنظيمها، ومخاطرها. كما بينت الوضع الراهن والمستقبلي للتقنيات، مع التركيز على الحاسب والإنترنت كمثال حديث في التعامل مع الجريمة المنظمة. وقد اشتملت على تطبيقات عملية وتوصيات في مواجهة الجريمة المنظمة.

وقد انتهى المحور إلى عدة مرئيات حول توظيف التقنية لمكافحة الجرائم المنظمة على المستويين الوطني والعالمي.

على المستوى الوطني يقترح الباحث ما يلي :

١ ـ وجود التشريعات اللازمة لحماية ملكية الحاسب، وللبيانات، والمعلومات والمعدات اللازمة للتشغيل والتوصيل.

٢ ـ الوعي الوطني لجرائم الحاسب والإنترنت وللعقوبات المترتبة عليها.

٣ـ وجود المؤسسات المختصة في التحقيق في جرائم الحاسب (في المحكمة، ولدى الشرطة).

٤ ـ التعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

٥ ـ خفض فرص الجريمة المنظمة في الربح التراكمي من خلال النشاطات الشرعية وغير الشرعية وباستخدام الإنترنت.

٦ ـ تقليل ضوابط الخصوصية في البنوك لكشف أسماء المشتبه بهم.

٧ـ مكافحة غسيل أموال المخدرات كأهم نشاط للجريمة المنظمة، من خلال الوصول إلى هويات العملاء في البنوك في حالات الاشتباه.

٨ـ استخدام ضوابط تقنية للحيلولة دون توظيف التقنيات في أعمال الجرائم المنظمة.

٩ـ استخدام أساليب التشفير للحيلولة دون اختراق مراكز المعلومات والبنوك في عمليات الجريمة المنظمة، خاصة مع وجود المجرم المعلوماتي، ولصوص البطاقات.

أما على المستوى العالمي فيؤكد الباحث أن العالم مترابط الكترونياً ومن ثم يجب الاهتمام بالفعل العالمي إزاء مشكلة جرائم الحاسب وخاصة في مجال التشريعات والتعاون المتبادل. ويرى مركز الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعي والشؤون الإنسانية أن الوقاية من جرائم الحاسب تعتمد على الأمن في إجراءات معالجة المعلومات، والبيانات الإلكترونية، وتعاون ضحايا جرائم الحاسب، ومنفذي القانون، والتدريب القانوني، وتطور أخلاقيات استخدام الحاسب. والأمن الدولي لانظمة المعلومات، ففي المجال الدولي هناك حاجة للتعاون الدولي المتبادل، والبحث الجنائي والقانوني عن بنوك المعلومات، وقد يعكس الاتجار بالمخدرات للجريمة

المنظمة العلاقات السياسية الدولية في التعاون الدولي المتعدد المشروع في تجارة المخدرات الدولية كما في الأعمال الدولية المتعددة. فالمواد الخام تنتج في المجتمعات النامية لسد حاجات العملاء (المستهلكين) في الدول الصناعية. ويمكن تفسير النمو السريع في النشاطات الدولية عبر الشرعية ألا وهي العلاقات الاقتصادية العامة بين الدول الصناعية والنامية. أن الدين الأجنبي للعديد من الدول النامية قد وسع الفجوة بين الدول الصناعية والنامية.

المحور الخامس : الاجرام المنظم في مجال النقل البحري:

يضم هذا المحور مجموعتين من المتغيرات إذ شارك فيه باحثان على أساس تكاملي أي أن عمل كل منهما مكمل لعمل الآخر. مجموعة المتغيرات الأولى كانت عن التسلل إلى السفن. وقد دخل تحتها عدة متغيرات أهمها الموانئ مصدر التسلل، طرق التسلل، خطورة المتسللين إلى السفن، غياب الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، مقترحات الدول لحل مشكلة التسلل. وانتهت هذه المتغيرات إلى مرئيات بعينها الا وهي :

١ ـ إذا تعرفت السلطات على شخصية المتسلل والميناء القادم منه يسهل حل مشكلة المتسلل لذلك يتعين تفتيش ملابس المتسلل وكل ما في حيازته للتعرف على الدولة التي قدم منها أو الميناء الذي تسلل منه.

٢ ـ يتعين على السلطات بعد التعرف على شخصية المتسلل أن تسمح برجوعه إلى وطنه.

٣ ـ على سلطات الدولة التي تسلل منها المتسلل الموافقة على عودته حتى تحسم مسألة معرفة شخصية المتسلل.

٤ ـ على سلطات الدولة تسهيل عملية ترحيل المتسلل تجنباً لمشكلة بقائه على السفينة إلى ما لا نهاية .

٥ ـ على الدول الساحلية المعروف عنها بأنها موانئ خطرة أي مركزاً للتسلل أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتفتيش السفينة وكذلك الحاويات قبل إغلاقها وأن يتم الإغلاق بحضور مفتش من الدولة الساحلية .

٦ ـ التعاون بين مالك السفينة وسلطات الميناء لمواجهة ظاهرة التسلل .

٧ ـ على ربانية السفن عمل كشف مراجعة بالأماكن الذي يتعين عليهم مراجعتها قبل مغادرة الميناء .

٨ ـ الحاجة ملحة إلى اتفاقية دولية تعالج مشكلة التسلل .

أما مجموعة المتغيرات الثانية المندرجة تحت هذا المحور فتدور حول الاحتيال البحري . المتغيرات المهمة هنا هي المفاهيم الأساسية لبعض المصطلحات أو المسميات مثل الغش والاحتيال البحري ، اطراف جريمة الغش والاحتيال البحري ، نطاق الغش ومداه ، غش المستندات ، غش مشارطات الايجار ، ثم عرض الباحث إلى الدوافع الاقتصادية والسياسية لحدوث حالات الاحتيال البحري على مستوى الدول والأفراد كما ناقش المحور متغيرين مهمين آخرين هما :

ـ تعدد الأطراف المتعاملة في النقل البحري .

ـ سرية أعمال التجارة والنقل البحري .

ومهما يكن من أمر فقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من المقترحات .

الغش والاحتيال البحري ليس له وطن ولكنه واسع الانتشار ، ويكاد يكون تأثيره على الجميع ، وسواء كان مباشراً أو غير مباشر ، فإننا ندفع في

النهاية تكلفة جريمة الغش سواء بزيادة أقساط التأمين أو ارتفاع الأسعار في الأسواق.

ومحاربة الغش تتطلب تعاون جميع الأطراف المشتركة في التجارة الدولية وأخذ الحيطة والحذر في جميع تعاملاتهم، وأفضل السبل هو التحري عن كافة الأمور مثل الموقف المالي، السلامة، سمعة الأطراف الذين يتم التعامل معهم بالإضافة إلى السفينة وقيادتها ومالكها . . . إلخ. قبل الدخول في تعهد ملزم.

ولمساعدة الأطراف التجارية في بحثهم أو تحرياتهم في هذا المجال انشئت وكالات متخصصة لخدمة المعلومات كما نشأ تبادل استشاري منظم لتحسين إمكانية تسهيل نشر المعلومات الملاحية ومدها.

وإن على الدول بكافة مؤسساتها الوطنية والحكومية سرعة الكشف وعرض كافة المعلومات عن حوادث الغش والاحتيال البحري.